المداخل الاستراتيجية المعاصرة للمكانة اقليمياً ودولياً

أ.م.د ربا صاحب عبد الباحث/ مصطفى يحيى خلف

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٣/٤/٤ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٣/٥/٨ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٣/٦/٣٠

تسعى الدولة للحصول على مكانتها اقليمياً ودولياً ، حيث يتم وضع ذلك في استراتيجية هذه الدولة؛ لذا تعمل الدول على تعزيز العلاقات القائمة فعلاً مع دول معينة اولاً، وتسعى لبناء علاقات جديدة مع دول أخرى ثانياً، كما تعمل على تخفيف تدريجي لعداء دول معينة تناصبها العداء ثالثاً، وكل ذلك يستهدف الحصول على مكانة في البيئة الاقليمية الدولية.

Any country seeks to obtain a regional or international Prestige, as this is placed in the strategy of this country, so countries work to strengthen the existing relations with certain countries first, and seek to build new relations with other countries second, and also work to gradually reduce the hostility of certain countries that are hostile to them third, all of which aims to obtain a Prestige in the regional and international environment.

الكلمات المفتاحية: المكانة، المكانة الإقليمية، المكانة الدولية، علاقة المكانة بالاستراتيجية، توظيف المكانة.

المقدمة

يتم ترتيب الدول عند رسم السياسة الخارجية للدولة على أساس المكانة الاستراتيجية للدولة موضع العناية، أي يتم تحديد المكانة الاستراتيجية للدول الأخرى سواء مكانتها الدولية العالمية أم مكانتها الإقليمية، ثم يتم رسم خطوات بناء العلاقة على أساس هذه القيمة الاستراتيجية، وعند تقسيم المجتمع الدولي إلى أقاليم جيوسياسية، استناداً للمتغيرات الجغرافية والروابط التاريخية بين وحدات كل إقليم، نجد نوعاً من التنافس بين دول كل إقليم على من تكون الدولة المركز في الإقليم، أي تلك الدولة التي تتحكم بأكبر قدر ممكن من تفاعلات وحدات الإقليم وتوجهاته السياسية والاقتصادية المختلفة، لما في ذلك من نتائج مهمة لصالح الدولة التي تُقر لها الدول الأخرى، علانية أو ضمناً، بمكانة مركز الإقليم.

اشكالية الدراسة :

تتمثل اشكالية الدراسة بعدم اليقين في ان القوة لها دور في بناء مكانة للدولة اقليميا ودوليا، وان للمكانة دور في بناء قوة متميزة للدولة في البيئة الاقليمية و الدولية ، اي بعبارة اخرى ان هنالك علاقة طرديا بين قوة الدولة والمكانتها الاقليمية و الدولية. الامر الذي اثر عدد من التساؤلات اهمها:-

١. ما المكانة؟
٢. ما المكانة الاقليمية؟
٣. ما المكانة الدولية؟
٤. وما علاقة المكانة بالاستراتيجية (التوظيف الاستراتيجي للمكانة)؟
٥. ماالمداخل الاستراتيجية المعاصرة للمكانة؟

اهداف الدراسة :-

الهدف من هذه الدراسة الى التعرف على المكانة ، والمكانة الاقليمية و الدولية ، وكيف يمكن توظيف المكانة استراتيجياً.

فرضية الدراسة :

تنطلق فرضية الدراسة ان هنالك علاقة بين مكانة الدولة في النظام الدولي و مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية التي تتميز بها الدولة والتي بدورها تمثل قوة الدولة ، مما يمكنها من الحصول على مكانة اقليمية او دولية في النظام الدولي.

مناهج الدراسة :

اعتمد البحث على المنهج التحليلي لتحليل المكانة اقليماً ودولياً التي ترتبط بالأمن، والمنهج الوصفي الذي تطلبه البحث لوصف المفاهيم والمصطلحات، التي تساعد في رسم القرارات.

هيكلية الدراسة :

يمكن تقسيم هذه الدراسة الى اربع محاور فضلا عن المقدمة و الخاتمة ، حيث يبحث المحور الاول مفهوم المكانة ، اما المحور الثاني فيبحث مفهوم المكانة الاقليمية ، اما المحور الثالث فيبحث مفهوم المكانة دولياً، اما المبحث الرابع فيتضمن علاقة المكانة بالاستراتيجية(توظيف المكانة).

اولاً:- التعريف بالمكانة.

تتعاون عدة عوامل في تعريفها لغة و اصطلاحاً، فاللغة عادة ما تأصل للمكانة معنى تدور حول الصورة الذهنية التي إعتاد إستخدام المفهوم فيها من حيث المعنى والدلالة و الاصطلاح يُؤشر عملية دارجة للإستخدام في سياق علم من العلوم، ويكون فيه المفهوم متحدد الهدف و القصد ، لذلك يتطابق كل من اللغة والاصطلاح على إيجاد مفهوم محدد ودقيق للكلمات التي تتطور وتأخذ معاني المفاهيم كما حال مفهوم المكانة.

يعود الأصل اللغوي للمكانة الى مصدر الفعل، مكن، يُمكن مكانة فَهو مَكين كقولنا مكن الرجل عِند الناس: أي ارتفع شأن وعظم مكانَه عِندهم ومكنَ الشَّخص من التصرف في شؤونه ، وأمكنه جَعَل له عليه القدرة و السلطان [١]، والجمع من هذه الكلمة هو مكناء او أمكنه او مكانات وهي صفة مشبهة تدل على الثبوت بمعنى"ذو منزلة ورفعة الشأن" ، وإذا قُلنا "فلانُ مَكين عند فلان" يعني له مكانة ومنزلة وموقعة ، والمكانُ والمكانَةُ وَاحد فَهو "موضع لكينونة الشيء فيه"، فالمكانة تدل على المنزلة والرفعة والهيبة والموقع والقدرة والأستطاعة [٢]، أي إن الله يسر أسباب الملك والسُلطان والفتح والعمران، وأعطى الإنسان كل ما يحتاج اليه

للوصول الى غرضه من أسباب العلم والقدرة والتصرف والقوة[٣] وفي القرآن الكريم ذكرت المكانة في أكثر من موضع كقوله تعالى" قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ"[٤] ،والآية " انا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا"[٥].

وتُوصف المكانة من الناحية الإجتماعية هي مواقع الافراد او الأدوار او الجماعات الاجتماعية [٦] ،فالمكانة الإجتماعية هي ما يشغله الفرد من موقع بِسبب قيامه بدور معين، فإن شاغلي المكانة الإجتماعية يميلون للحصول على ميزتين هما السؤدد والابتكار، فالسؤدد مرتبط بنشاط وفكر وسلوك قائد المجموعة والذي يدفع بجماعته للقيام بنشاط معين والإبتكار هوما يُطرح من أفكار جديدة ومع تمتع القائد بصفات تؤهله لأقناع الجماعة بأفكاره[٧].

وللمكانة مفهومان **هما المفهوم الاول هو المفهوم المحدود** والذي يُطلق عليه مكانة الفرد في مجتمعه كالمدرس ورجل الدين والذي له إرتباط بالدور الإجتماعي لكل منهما ، أما **المفهوم الثاني فهو المفهوم الأقوى** والذي هو شكل التدرج الطبقي الإجتماعي والذي يعني تنظيم الجماعة وفق المعايير القانونية والسياسية والثقافية كالإشارة الى التحول من مكانة التعاقد الى التنظيم الإقطاعي الذي أشار له المفكر القانوني سير (هنري مين Maine) والعالم الاجتماعي ماكس (فيبر) بذكر مفهوم المكانة في كتاب له قد صدر عام ١٩٢٢م بإسم "الأقتصاد والمجتمع" الذي بين إن المكانة "المطالبة بالتقدير الإجتماعي"[٨].

ثانياً: المكانة الاقليمية و الدولية.

أ- المكانة الإقليمية :

والمكانة الإقليمية لأيّ دولة تتحدد بمدى قربها أو بعدها من موقع الدولة المركز أو الإقرار بها كقوة إقليمية. ويرى الكونسورتيوم الأوروبي للبحث السياسي The European Consortium for Political Research (ECPR) ان القوة الإقليمية هي " دولة تنتمي لإقليم جغرافي محدد، وتهيمن عليه اقتصاديا وعسكرياً، ولديها القدرة على ممارسة نفوذ مهيمن في الإقليم ونفوذ معتبر على المستوى الدولي، كما يكون لديها الرغبة في استخدام مصادر القوة، ويقر جيرانها بها كقائد للإقليم" . اما رؤية المعهد الألماني للدراسات الإقليمية والعالمية للمكانة الاقليمية بانها " جزء من إقليم محدد، ولها ذاتية خاصة، وتعتقد بأنها قوة إقليمية، وتمارس نفوذاً واضحاً في كل الإقليم استناداً لمنظورها الأيديولوجي، وتتمتع بتفوق عسكري وسكاني وأيديولوجي على غيرها". ويرى المعهد أن

هذه الدولة هي التي تحدد أجندة الأمن الإقليمي بدرجة كبيرة، وتقر لها الدول الكبرى وبقية دول الإقليم بهذا الدور، ذلك يعني أن المكانة الإقليمية ترتبط بشكل مركزي بإقرار الدول الكبرى من ناحية، ودول الإقليم من ناحية أخرى، بأن التفاعلات الاستراتيجية في الإقليم يجب أن تتشكل بدرجة عالية طبقاً لتوجهات الدولة المركز أو القوة الإقليمية.

تعني المكانة هنا على مستوى المنطقة او الرقعة الجغرافية المحددة ، ويُمكن التعبير عنها بانها نموذجاً مُنظماً للسلوك ضمن مجموعة دول بمنطقة معينة ، فكل منها يُعبر عن نمط سياسي خارجي على المستوى الإقليمي يختلف في تكوينه وإمكانياته المادية والمجتمعية تبعاً للظروف المحيطة والمؤثرات بكل دول، ولذلك فلكل دولة مكانة ولكن بمستويات مختلفة، قد تكون فاعلة او فاعلة [٩]، يرى (بريجنسكي) تحاول بعض الدول الحصول على السيطرة الإقليمية ليمنحها المكانة المتميزة من ضمن القوى الإقليمية و لعدة أسباب منها الرسالة الدينية، الإنجاز الأيديولوجي، او السيطرة الاقتصادية فان توفر القدر الكافي من عناصر القوة يُساعد الدولة لإحتلالها مكانة معينة قد يكون من على رأس الهرم الإقليمي ، فالهدف من المكانة الإقليمية هو توظيفها في خدمة سياستها العليا ويولد لها القدرة على لعب دور القائد في محيطها[١٠].

وتتوزع عناصر المكانة إقليميا بين عناصر مادية التي تمثل الاساس الموضوعي لقوة الدولة موزعة على الإمكانيات الاقتصادية و الإمكانيات العسكرية والتقدم التكنولوجي والموقع الجغرافي ومصادر الطاقة والسكان والمساحة ،حيث تدور هذه العناصر حول استعداد الدولة لاستخدام مصادر قوتها وهيبتها الدولية للتأثير في الدول الأخرى ، بما يوفر لها مكانة دولية إقليمية ، ومن أجل التأثير لأي دولة لتكون فاعلاً على المستوى الإقليمي، يشترط أن تستند الى مقومات تؤثر في سياسات الدول الاخرى بفعل الامكانيات والقوة ، القوة بمعناها الشمولي التي تشمل كل القدرات المادية منها والمعنوية، وبما إن الاقاليم والدول تختلف في الإمكانيات والقدرات فأن إختلاف مكانات الدول إقليميا يكون على مستويات عدة ،تدريجياً مثل دنيا ومتوسطة وعليا[١١].

ب- المكانة الدولية :

في النظام الدولي فإن مكانة الوحدة السياسية في بنيان النسق الدولي يحدد إلى حد بعيد سلوكها تجاه الوحدات الأخرى، فالنسق الدولي يتسم بالترتيب التدريجي للوحدات السياسية ويتحدد ترتيب كل دولة في هذا النسق طبقا لمجموعة من المؤشرات التي بمقتضاها تنقسم الدول إلى وحدات عليا ووحدات دنيا،فإذا

تصورنا أن المؤشرات التي تحدد مكانة الدولة في النسق الدولي هي القوة العسكرية و مستوى التصنيع والمستوى التعليمي والأصالة الحضارية ومستوى الدخل الفردي فإنه من المتصور أن تتمتع وحدة معينة بمكانة عالية بالنسبة للمؤشرات المذكورة وأن تتمتع وحدة أخرى بمكانة دنيا بالنسبة لتلك المؤشرات(١٢).

هذه الوحدات تتسم بتوازن المكانة، بمعنى أن مكانتها بالنسبة لكل مؤشرات المكانة الدولية متوازنة، بيد أن بعض الوحدات قد تتمتع . بمكانة عليا لبعض المؤشرات ومكانة دنيا لمؤشرات أخرى، وهي الوحدات التي تتسم بعدم توازن المكانة (١٣).

وطبقا لنظرية المكانة فإن الدول غير المتوازنة ستحاول تحقيق التوازن في مكانتها الدولية، فإذا فشلت في تحقيقه بالطرق السلمية فقد تلجأ إلى السلوك الصراعي، خاصة تجاه الدول ذات المكانة العليا المتوازنة، لذا فإن السياسة الخارجية للوحدات غير المتوازنة في المكانة تتسم بمحاولة نشيطة لتغيير الوضع الراهن، إذ إن عدم التوازن ينتج ضغوطا مستمرة نحو التحرك إلى موقع التوازن بحكم المعاملة المتفاوتة التي تتلقاها هذه الوحدات من الوحدات الأخرى، إذ إن الدول او الوحدات الدولية لا تتعامل مع الوحدة ذات المكانة غير المتوازنة بوصفها دولة غير كبرى او مهمة رغم أنها تمتلك بعض مقومات المكانة العليا، بيد أن عدم التوازن قد لا يؤدي بالضرورة إلى دفع الدولة إلى السلوك العدائي، بل إن الدولة قد ترضى عن عدم التوازن ولو مؤقتا، كما حدث في حالة اليابان طيلة عهد الحرب الباردة، إذ تمتعت اليابان بقدرة اقتصادية، ولكنها لم تتمتع بقدرة عسكرية او سياسية موازية وصاغت سياستها الخارجية في تلك المدة في المحيط الدولي نحو دبلوماسية خدمة الاقتصاد الياباني وتجارته بعيدا عن أي من أشكال الحرب وتجنب التورط في أي نزاع دولي وتوجهه الحكومة اليابانية باتباع الطرق التي لا تولي الاهتمام إلا لأدوار سياسية هامشية في السياسة الدولية(١٤).

وكما يلاحظ أيضا أن المكانة ترتبط وتقترن بالقوة والهيبة ولا سيما أن القوة تنضج من خلال الحيوية الاقتصادية والنفوذ السياسي والقوة العسكرية، وبما أن القوة قيمة نسبية فإن الدول تجري تقييما على وضع قوتها الذاتية بمقارنته مع الوضع في الحكومات الأخرى وتستخدم القوة لتوسيع أهداف السياسة الدولية الأخرى وتحقيق الكفاية الاقتصادية، بينما يراد بالهيبة الدولية الاحترام الذي يمنحه المجتمع الدولي للدول وترتكز على تصورات للقوة او المنافسة او على السمعة في الاتفاقات الدولية (١٥).

ومن المؤكد أن الحصول على مكانة متميزة في النسق الدولي هو من الأساسية للوحدات الدولية فهذه الوحدات تسعى إلى تحقيق وضع دولي يتسم الأهداف بالهيبة والاحترام من جانب الوحدات الأخرى

وما يتضمن ذلك من احترام شعاراتها والتجاوب مع أهدافها ،و الدول تسعى إلى تحقيق المكانة إما للمكانة في حد ذاتها، او لأن المكانة تمكنها من تحقيق أهداف أخرى، فالدولة تسعى إلى المكانة الدولية في مواجهة خصم دولي قوي عن طريق سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى إثبات تفوقها. ومثال على ذلك سباق الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي للوصول إلى القمر كما أن إثبات المكانة الدولية قد يكون هدفا أساسيا للسياسة الخارجية خاصة في حالة الدول المهزومة في الحرب او التي فقدت أمجادها الماضية وفي حالة الدولة الجديدة، أمثلة ذلك ومن هتلر لاستعادة المكانة الدولية لألمانيا، وسعي ديغول لاستعادة عظمة فرنسا، و الدول حديثة الاستقلال في آسيا وأفريقيا لإثبات وجودها الدولي، كذلك قد تسعى الدول لتحقيق المكانة الدولية وسيلة لتحقيق أهداف أخرى كالتغلب على الخصوم او الحصول على نفوذ دولي، ومن ذلك سعي إسرائيل لتحقيق الاعتراف الدولي بها بحسبانه أداة للتغلب على المقاطعة العربية لها في السنوات الماضية(١٦).

والواقع أن تحقيق المكانة الدولية يتطلب امتلاك الدولة للموارد والخصائص التي تمكنها من اتباع سياسة خارجية نشيطة تجاه معظم القضايا الدولية، كالمساحة والسكان والموارد الاقتصادية والعسكرية، فامتلاك الأساطيل البحرية في القرن الثامن عشر كان محورا أساسيا للمكانة الدولية وامتلاك القنبلة النووية في القرن العشرين هو أيضا محور رئيسي لتحقيق تلك المكانة كذلك قد تمتلك الدولة مقدرات دبلوماسية وحضارية تمكنها من تحقيق مكانة دولية حتى ولو لم تتوافر المقدرات المادية الكامنة كما هو الحال في الدول القيادية في حركة عدم الانحياز يوغسلافيا السابقة ومصر، او في بعض الدول الاوربية الصغيرة كالنمسا في عهد المستشار كرايسكي، او السنغال في عهد الرئيس سنجور، بيد أن المكانة الدولية تتطلب فضلا عن ذلك الممارسة التاريخية الطويلة أي توفر سجل تاريخي من المكانة الدولية قوامه قدرة الوحدة الدولية على مدى فترة زمنية طويلة على القيام بدور نشيط في النسق الدولي، فالمكانة لا تتحقق بمجرد امتلاك الموارد، ولكن ببناء سمعة دولية عبر فترة تاريخية طويلة. ولذلك فالدول قد تتمتع بالمكانة الدولية وإن فقدت بعض خصائصها المادية لمدة معينة(١٧).

كما تتأثر المكانة بطبيعة البيئة الإقليمية والبيئة الدولية لا سيما أن هاتين البيئتين تتضمنان مصالح دولية لأطراف دولية قد تكون فاعلة في النظام الدولي. فبالنسبة للبيئة الدولية يلاحظ أن الدولة تكتسب مكانتها من خلال الهيبة التي تضفيها القوة فتكون مكانة مرتكزة على تصورات القوة او المنافسة كما في حالة الدول الكبرى(١٨).

وعليه تسعى الدول إلى اتباع سياسة خاصة تسمى سياسة المكانة، وذلك لتعزيز مكانتها الدولية، وفي هذا الصدد يقول مورجنثاو "إن الهدف من تطبيق سياسات المكانة هو التأثير على الدول الأخرى بالقوة التي تمتلكها الدولة بصورة فعلية او بالقوة التي تعتقد او تريد من الآخرين أن يعتقدوا أنها تمتلكها"(١٩).

لذلك نستخلص مما تقدم بأنه يمكن القول إن مكانة أي دولة سواء على الصعيد الإقليمي أم الدولي لا بد أن تتضمن في إطارها قدرا كبيرا من دورها ومن ثم فعاليتها او بمعنى آخر تتضمن الإمكانيات كافة والمقومات المادية وغير المادية التي تؤهلها لتبوء تلك المكانة او المكانة المترجاة سواء على صعيد إقليمي أم على صعيد دولي لتوظيف تلك المكانة بالاتجاه الذي يخدم استراتيجية الدولة العليا.

ثالثاً:- علاقة المكانة بالاستراتيجية (التوظيف الاستراتيجي للمكانة).

هنالك علاقة وثيقة بين المكانة و الاستراتيجية حيث أن الدور الذي تؤديه الدولة إقليمياً او دوليًا يعتمد استراتيجية، اضافة لتفاعل مجموعة من المتغيرات المادية والمجتمعية وممكنات الدولة الساندة لقوتها؛ التي تشكل عناصر القدرات القومية ومنها المتغير الجغرافي ويتقدمه موقع الدولة الجغرافي الذي يؤثر بدوره في مدى إمكانية التأثير الذي يمكن أن تقوم به الدولة(٢٠). والموارد الاقتصادية والمعرفية والمتغيرات كالمتغير العسكري والتكنولوجي كلها عوامل تؤثر في تصاعد او تراجع المكانة المحتمل أن تقوم به الدولة في النسق الدولي(٢١).

لذا يمكن توظيف المكانة استراتيجياً في اربعة محاور وهي :-

١- **الدور :**

يمكن فهم الدور على أنه الحركة في بيئة معينة أو في محيط معين، ويعرف قاموس (ويبستر) مصطلح الدور لغويا بأنه الجزء الذي يؤديه الشخص في موقف محدد(٢٢). ويفهم الدور من الناحية الاجتماعية بأنه نظام قواعد اجتماعية تتوجه نحو الفرد وحده ولذاته بصفته عضواً فاعلاً في جماعة أو ممثلا لمجموعة من الأفراد المتميزين سيكولوجيا(٢٣). وهنالك من يرى أنه السلوك المتوقع من شاغل أو لاعب المركز الاجتماعي(٢٤).

ويرى علم الاجتماع السياسي الدور بأنه نظام يتصل بالدراسات النفسية (السيكولوجية) الاجتماعية الحديثة فهو وظيفة ونموذج منظم السلوك؛ ومتعلق بوضع معين للفرد في تركيبة تفاعلية كما أنه ينطوي على صفة الالتزام، إذ إن كل دور وكل وضع له صلة بأدوار وأوضاع أخرى(٢٥).

أما على الصعيد السياسي فيلاحظ أن نمو الوعي الأكاديمي وتصاعده بأثر المتغيرات النفسية في عملية صنع السياسة الخارجية أدى إلى أن يصبح الدور الذي يوليه صانع القرار لذاته محط اهتمام العديد من

الباحثين في السياسة الخارجية، وحول نوعية الأدوار السياسية الخارجية لصانع القرار تتعدد الآراء والاجتهادات ومنها (فالكر)، إذ انطلق من رؤية مفادها أن السياسة الخارجية هي السبيل لتحقيق أهداف داخلية، ويرى ان تصنيف أدوار صناع القرار الاستراتيجي إلى مجاميع أساسية كل واحد منها يعبر عن استراتيجية محددة وهي[٢٦] :-

- **الدور الاستراتيجي المتطلع للخارج:** الذي يصف تلك الاستراتيجية التي تجسد تطلع الدولة نحو الحصول على الدعم لاستراتيجتها من غيرها.
- **الدورالاستراتيجي المقتدر:** الذي يصف استراتيجة القدرة على الدعم إلى دول أخرى، ان ارادة الدولة الداعمة.
- **الدور الستراتيجي المتصارع** : الذي يصف الاستراتيجية الرافضة للدعم أو التي تضغط للحصول عليها رغم رفضها.
- **الدور الاستراتيجي المصلحي:** الذي يصف الاستراتيجية التي تحرص على بناء الشراكات الاستراتيجية او التعاون بناء على التحسب الاستراتيجي بين الدول.
- **الدور الاستراتيجي الاستفزازي:** الذي يصف تلك الاستراتيجية التي تعمد إلى تفكيك الشراكات او التحالفات الاستراتيجية والتوقعات المشتركة بين الدول.

وقد استطاعت إحدى الدراسات التي عنيت بموضوع أدوار صناع القرار الوصول إلى بناء فرضية مفادها أن الدور السياسي الخارجي الذي تنجزه الدولة يتماثل ومفهوم صانع القرار لهذا الدور، بيد أن دراسة أخرى أكدت أن نوعية المواقف السياسية الخارجية التي يتعامل معها صانع القرار لها تأثير في كيفية إدراكه لدور بلاده، وفي ضوء مضامين هاتين الدراستين الأساسيتين يمكن توزيع أدوار صانع القرار على نوعين عامين هما[٢٧]. :-

- أدوار نابعة من مدركات صانع القرار لدور بلاده في السياسة الدولية.
- أدوار نابعة عن تفاعل هذه المدركات مع طبيعة الموقف الذي يجابه به صناع القرار في وقت محدد.

أما على صعيد العلاقات السياسية الدولية فيتطلب من الوحدة الدولية لكي تتعامل مع النسق الدولي ووحداته المختلفة أن تحدد الوحدة لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق والوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تؤديها في إطاره بشكل مستمر، وماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة، وهو ما يعبر عنه

بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي، وبهذا المعنى فإن لكل وحدة دولية دورا في النسق الدولي يعد من علامات سياساتها الخارجية(٢٨).

لذا فإن مفهوم الدور في العلاقات الدولية هو تصور صانع السياسة الخارجية للمجالات الرئيسية التي تتمتع بها دولته بنفوذ وتصوره للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية لدولته، وللوظيفة أو الوظائف التي يمكن أن تؤديها وتوقعاته لحجم التغيير المحتمل في النظام الدولي أو الإقليمي نتيجة قيامها بهذه الوظيفة(٢٩).

كما يمكن فهم الدور على أنه محصلة ما تقوم به الوحدة الدولية . أفعال من وسلوكيات في ممارسة نشاطها الخارجي بقصد تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية، وبهذا فإن الدور يعبر عما يراه صانع القرار مناسبا للوحدة وللوظائف أن تقوم بها في المجال الدولي عن طريق قرارات والتزامات وأفعال وغيرها من التصرفات والسلوكيات المختلفة(٣٠).

ونجد أن أهم العناصر التي يتكون من خلالها الدور هو **الهدف الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه في سياستها الخارجية**، اي بمعنى ان الهدف وفق هذه الرؤية هو الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية. وهذا يقودنا إلى أن ثمة علاقة متماسكة تشكل ثلاثية مترابطة تتحكم في **المدى الاستراتيجي للدور** الذي باستطاعة الدولة أن تلعبه وماهيته هي كالاتي(٣١) :-

أ. **الاهمية الاستراتيجية للهدف:** الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه من خلال الدور الذي حددته لنفسها، وتعمل على الوصول إليه.

ب. **التوظيف الاستراتيجي للمدى والمجال الحيوي:** ضمن البيئة الداخلية والخارجية للدولة، الذي ترغب أن تلعب دورها فيه فأما يكون اقليمياً او دولياً.

ج. **الوسائل والمكن الاستراتيجية لتحقيق فاعلية الدور:** أهي الوسيلة الدبلوماسية المستندة إلى القوة الكافية أم من خلال التهديد باستخدام هذه القوة أو استخدامها فعليا؟ وما الأسس التي ترتكز عليها هذه الوسائل بحيث تكسب القوة اللازمة للدور الذي ترغب الدولة في لعبه؟ وبما أن أهداف السياسة الخارجية لكل دولة تختلف باختلاف العديد من العناصر الجوهرية المرتبطة بالبيئة الداخلية والخارجية للدولة، ومن ثم فإن من الصعب وضع مقياس ومعيار محدد للدول كافة تتحدد بموجبه أهداف سياستها الخارجية.

ويمكن القول إن الدور يتميز بالخصائص الآتية :-

١. لا ينصرف مفهوم الدور إلى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور، ولكن يشمل أيضا كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية ووضع الخطط الكفيلة بذلك.

٢. إن مفهوم الدور لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته، ولكن يشمل أيضا تصوره للدور الذي يؤديه أعداؤه الرئيسـون في النسق الدولي.

٣. يمكن أن تلعب الوحدة السياسية أكثر من دور في آن واحد، بل إن هذا الوضع هو الأكثر شيوعا.

٤. يمكن أن تلعب الدولة دورا معينا على المستوى العالمي ودورا آخر على المستوى الإقليمي.

٥. كما يشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية ثلاثة أبعاد رئيسية وهي [٣٢]:-

- **التحسب الاستراتيجي لصانع القرار في السياسة الخارجية لمركز الوحدة الدولية في النسق الدولي:** ونقصد بذلك تحسبة اي تحوطه للمجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بنفوذودرجة النفوذ التي تتمتع بها الوحدة، فقد يتصور صانع الخارجية أن المجال الرئيس لدوره هو على المستوى الإقليمي أو العالمي وفي كل مستوى يقدم تحسباً لدرجة النفوذ المتوقعة.
- **التصور الاستراتيجي لصانع القرار في السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية والوحدة الدولية:** وتتفاوت تلك الدوافع بين دوافع تعاونية مثل الوساطة الدولية ودوافع صراعية مثل (معاداة الشيوعية).
- **التوقعات وادارة التوقع لحجم التغيير المحتمل في النسق الدولي:** نتيجة أداء وظيفته في النسق.

وتعد الفاعلية التي تتمتع بها القوى الإقليمية أو الدولية لرسم مكانتها ستكون خلال متأتية من التفاعل الذي تبديه داخل النظام الإقليمي أو العالمي، وسيكشف هذا التفاعل مدى التأثير الذي تحظى به داخل الإقليم ومن ثم رسم الأدوار التي يمكن القيام بها داخل النظام الإقليمي أو العالمي، بمعنى آخر إن المكانة التي تحظى بها أي دولة سواء كانت دولية أو إقليمية سيحتم عليها القيام بأحد الأدوار المهمة، أي أن الدور سيكون نتيجة للمكانة التي وصلتها هذه الدولة أو تلك على المستوى الدولي أو الإقليمي على حد سواء[٣٣]، لذلك نجد ان الاستراتيجية التي تتبعها الدولة تمكنها من لعب أدوار المهمة والتي تضفيها المكانة الدولية او الإقليمية على الدولة للقيام بها، وهي بنفس الوقت ستعظم من مكانة الدولة وهيبتها في محيطها الإقليمي والدولي وهي[٣٤] :-

أ- رجل الامن:- طبقا لهذا الدور يتصور صانع ا اسة الخارجية خاصة في الدول الإقليمية الكبرى أن دولته تقع على عاتقها مسؤولية الحفاظ على الأمـن والاستقرار في الإقليم، وعادة تكون مدعومة من قوة عالمية تتوافق مع مصالحها، كما في دور إيران في منطقة الخليج العربي سابقا أثناء حكم الشاه.

ب-القائد الاستراتيجي الداعم لأيديولوجية :- في هذا الدور يتصور صانع السياسة الخارجية أن دولته تدافع عن نظام معـين من القيم والعقائد، مثل الحرية او حماية الشيوعية او غيرها كما هو الحال في دور الاتحاد السوفييتي أثناء الحرب الباردة، وأحيانا يدخل في علاقات صراعية مع نظـم سياسية تدافع عن أيديولوجية مناوئة بهدف تحطيمها وتقديم المساعدات للمنشقين عنها.

ج-قاعدة الثورة العالمية :- وفقا لهذا الدور يدرك صانع السياسة الخارجية أن لدولته واجبا رئيسيا في قيادة الحركات الثورية الخارجية ومدها بالمعونة المادية والمعنوية، وتوفير قواعـد التدريب لها على أرض الدولة، ومن ذلك الدور الصيني في الستينيات.

د- المهيمن العالمي المكانة والهيبة :- يمثل هذا الدور الدولة التي تمتلك النفوذ والقدرة على التأثير في مختلف أقـاليم العالم بما يسمح بتحقيق التوازنات الإقليمية المناسبة لتحقيق مصالح الدولة في المحصلة وفي مختلف الأقاليم في العالم، وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية هذا النموذج مـن الدول المهيمنة في عالم ،اليوم، وفي هذا الصدد يذكر بريجنسكي أن الولايات المتحدة تتربع على قمة العالم من دون أن تواجه خصوما قادرين على مناظرة قوتها العالمية الشاملة ذات الأبعاد الأربعة [٣٥]:-

- الوصول العسكري العالمي.
- الدور الاقتصادي العالمي.
- الجذب الثقافي-الفكري العالمي.
- المعضلة السياسية العالمية.

ه- القيادة الإقليمية :- هذا الدور تقوم به دولة ترى أنها تمثل قائدا إقليميا في ذات الإقليم الذي تنتمي إليه، فبفضل ما تتمتع به من إمكانيات وقدرات سياسية واقتصادية وعسكرية كبيرة مقارنة مع بقية الدول التي تنتمي لنفس الإقليم تستطيع القيـام بدور القائد الإقليمي في ظل غياب القوة المناوئة، لذا تقوم بمحور التفاعلات للإقليم، وبالتالي يصبح لها ثقل مؤثر في المحيطين الإقليمي والدولي، وغالبا يحظـى هذا الدور بقبول بقية دول الإقليم كما في دور مصر قائدا للنظام الإقليمي العرب[٣٦].

و- الاداء الاستراتيجي :- يؤكد هذا الاداء على أهمية اكتساب النفوذ العالمي من خلال اتباع سياس محلية، فمن خلال النجاحات التي تحققها الدولة سواء على مستوى الممارسة السياسية او تحقيق الإنجازات التنموية والاقتصادية، وبما يجعلها أنموذجا وتجربة ناجحة للاقتداء بها على المستوى الإقليمي او الدولي، كما هو حال اليابان والمانيا وماليزيا.

ز- الحليف وموارد الرفاه الاقتصادي القوه:- يشير هذا الدور إلى التزام محدد من قبل دولة معينة بتأييد مطلق السياس دولة أخرى، ومن أمثلة ذلك الدور (الإسرائيلي) في خدمة المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الاوسط، الذي عزز من مكانة(إسرائيل) في المنطقة واعتبارها ركيزة مهمة من ركائز الإستراتيجية الأمريكية، وكذلك دور بريطانيا بوصفها حليفاً قوياً للولايات المتحدة الأمريكية.

ح-القوة والامن الإقليمي :- هذا الدور تلجأ إليه بعض القوى الإقليمية الكبرى التي تتطلع للهيمنة في الإقليم، حيث تقوم بالتلويح باستخدام القوة العسكرية او تستخدمها فعليا ضد طرف او أطراف تتحدى نفوذها، او تشكل تهديدا لها خلال مجاراتها في بناء من الإمكانيات العسكرية، كما هو الحال مع إسرائيل، إذ استخدمت القوة العسكرية أكثر من مرة ضد قوى إقليمية أخرى منافسة لها، وما زالت.

ط- المطالبات الاقليمية والسيادية والمدافع الإقليمي :- يتميز هذا الدور بأن مجاله يقتصر على منطقة جغرافية محددة، وفي هذه المنطقة فإن الدولة لها مسؤولية محددة حماية مجموعة من الدول في مواجهة العدوان الخارجي، وكذلك الدفاع عن قيمها ومعتقداتها، كما في الدور السوفييتي في شرق اوربا في فترة الحرب الباردة.

ي- دبلوماسية الوسيط الاستراتيجي :- طبقا لهذا الدور فإن الدولة هنا يقع على عاتقها مسؤولية التوفيق والوساطة لحل النزاعات والخلافات التي تقع بين دولتين داخل الإقليم، وذلك باستخدام وسائلها الدبلوماسية، ومن خلال موافقة الأطراف المعنية بوساطتها بسبب موقفها الحيادي والدعم الذي تلقاه على الصعيدين الإقليمي والدولي، مثال الدور السعودي في حل المشاكل بين دول الخليج العربي، وإنهاء الاقتتال الفلسطيني الداخلي، والدور القطري في حل الأزمة اللبنانية ٢٠٠٨م.

ك- قواعد ومعايير ومؤسسات النظام الدولي:- مع بداية القرن الحالي أصبحت الولايات المتحدة لا مثيل لمداها العسكري على الصعيد العالمي ومحورية نشاطها الاقتصادي بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي والتأثير الإبداعي للتكنولوجيا الأمريكية، والجاذبية الثقافية العالمية متعددة الاوجه كل هذه العناصر وفرت للولايات المتحدة

الأمريكية نفوذا سياسيا عالميا لا نظير له، وأصبحت الولايات المتحدة في الأحوال كافة الضابط العالمي والضامن الأساسي للاستقرار العالمي(٣٧).

فضلا عن ضخامة أهداف الولايات المتحدة وسعة مصالحها بوصفها قوة منفردة في العالم واتساع قنوات ترجمتها إلى أفعال الأمر الذي جعل الولايات المتحدة حرة التصرف في صياغة العالم على وفق هواها، فأحلت توازن المصالح محل توازن القوى، واستخدمت الشرعية الدولية غطاء لتبرير جهدها في إعادة صياغة العالم بثوب جديد يلبي مصالحها(٣٨).

نستخلص مما تقدم إلى أن لكل دولة استراتيجية معينة تتبعها فيكون لها دورا معينا في النسق الدولي يتناسب ومكانة الدولة في النسق، كما أن هناك مجموعة من المتغيرات المادية والمجتمعية التي يمكن أن تؤثر على استراتيجية التي تقوم بها الدولة، منها المتغيرات الجغرافية ممثلة بالموقع والمساحة وتواجد العمق الإستراتيجي، والموارد الاقتصادية والمتغيرات المجتمعية، بما تمثله من قيم ثقافية وتقاليد اجتماعية وتجارب تاريخية تؤثر في تكوين الرأي العام، وبالتالي قد تؤثر في دور الدولة، فضلا عن المتغير العسكري والتكنولوجي، كلها عوامل مؤثرة في تصاعد او تراجع مكانة الدولة ومن ثم دورها في الاتجاه المخطط له او المرسوم، كما قد تلعب السياسة الخارجية للدولة دورا في إعطائها مكانة دولية تتناسب مع مواردها ومستوى تطورها الحضاري، مثل الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية السعودية في العالمين العربي والإسلامي، وأيضا يمكن توظيف مكانة الدولة ومن ثم دورها بالاتجاه الذي يصب في مصلحة الدول الكبرى، وهذا لا يشتمل على مستوى العلاقات بين الدول فقط، بل حتى على مستوى المؤسسات القانونية الدولية او المنظمات الدولية، كأن تقوم دولة كبرى باستغلال دولة إقليمية كبرى دولية واستغلال صوتها بالاتجاه الذي يخدم مصلحة الدولة الكبرى عضو منظمة في عملية التصويت على قرار مهم.

٢- **الوظيفة :**

إن اصطلاح الوظيفة من المصطلحات التي تثير الجدل، وذلك لتعدد مجالات استخدامه، فهو يستخدم في العلوم الإنسانية والرياضة والبيولوجيا وفي الاقتصاد والسياسة والقانون(٣٩)،ان مصطلح الوظيفة في اللغة العربية يعني ما يقوم به الإنسان من عمل يومي أو ما يُقدر للإنسان في كل يوم من رزق أو طعام وجمعها وظائف أي المنصب أو العمل مقابل راتب (٤٠)، وقد يقال أيضا وظف وتعني الالتزام بالشيء، فيقال مثلا

وظف الشيء على نفسه ووظف توظيفا أي بمعنى ألزمها إياه، ومن هنا نجد أن لهذا المصطلح معنيين في اللغة هما الالتزام والتقدير(٤١).

أما في علم الاجتماع فهناك معنيان لاصطلاح الوظيفة، المعنى الأول هو الواجبات والنشاطات التي تقوم بها المنظمة الاجتماعية التي تشارك مشاركة فعالة في إشباع حاجات الأفراد وتلبية طموحاتهم الذاتية والاجتماعية، المعنى الثاني فيقصد بالوظيفة الترابط والتكامل، وعليه فإن للوظيفة ظواهر اجتماعية تساعد على استمرارها في القيام بعملها وإن الظواهر الاجتماعية للنظام مرتبطة بعضها ببعض، وإن أي تغيير أي منها لا بد أن يؤثر في جميعها، أي بمعنى أن هناك علاقة مباشرة بين الوظيفة التي هي نتيجة لنظام اجتماعي معين والوظيفة التي هي ترابط متغيرات مختلفة (٤٢).

كما أن هناك ثلاثة مقاربات للوظيفة نجدها في علم الاجتماع السياسي وهي(٤٣) :-

أ- المعنى العام :- قد يدل تعبير وظيفة قبل كل شيء على حرفة أو مهنة أو شغل معين.

ب-المعنى الديناميكي :- يدل تعبير وظيفة على العلاقة القائمة بين عنصرين أو أكثر، إذ إن كل تغيير يحدث لعنصر منها يؤدي إلى تغيير في العناصر الأخرى ويجرها إلى أن تتكيف وفقا لذلك.

ج-التحسب الاستراتيجي :- وبمقتضاه ينطوي تعبير وظيفة على معنى الإسهام الذي يقدمه صانع القرار الاستراتيجي إلى الدولة والذي يكون جزءا لا يتجزأ منها.

لذا يمكن تعريف الوظيفة الاجتماعية بأنها كل نشاط متكرر في الحياة الاجتماعية مأخوذ من زاوية مساهمته في وجود البنى الاجتماعية واستمرارها. أما في علم الاجتماع السياسي فإن استعمال مصطلح الوظيفة قد تبناه دعاة المنهج الوظيفي الذين ذهبوا إلى الربط بين الجسم الحيوي والمجتمع، فالمجتمع هو يتصرف دائما في سبيل ديمومته حسب ما ذهب إليه كل من مالينوفسكي وبراون بوصفيهما للتحليل الوظيفي على أنه وسيلة علمية منهجية بالنظر إلى المجتمع بوصفه جسما عضويا، فالكل في المجتمع من أجزاء وأفراد يقوم بوظيفته (٤٤) ،بمعنى أن تعبير "وظيفة" يدل على مجموعة مهمات تق تقع . عاتق الشخص الذي يشغل مركزا ما فوظيفة الوزير مثلا تشتمل على ممارسة مسؤوليات متنوعة وإنجاز مهمات مختلفة تبعا لمركزه السياسي الذي يشغله(٤٥).

أما علماء الجيوبوليتيك فنظروا إلى الوظيفة من زاوية علم الاجتماع السياسي أيضا، وذلك لربطهم مفهوم الدولة بالكائن الحي الذي يؤدي وظيفة معينة منوطة به، حيث يقرن عالم الجيوبوليتيك الألماني فردريك

راتزل ١٨٤٤م – ١٩٠٤م بين الدولة والكائن الحي ربطا وثيقا، فقد شبه الدولة بالكائن الحي وأن لها وظيفة مماثلة له من حيث النمو وتوسيع رقعتها، كذلك لدى الباحث السويدي كيلن ١٨٦٤م –١٩٢٢م الذي وصف الدولة بالكائن الحي الذي له عدة وظائف يؤديها، فأرض الدولة عند كيلن هي . بمثابة جسمها، والعاصمة والمركز الإداري هما قلبها ورئتاها، أما الأنهر والطرق والسكك الحديدية فهما بمثاب الأوردة والشرايين، كلها أطراف لهذا الجسم تؤدي وظائفها في شكل يصبح في النهاية كلا متناسقاً (٤٦).

رابعاً المداخل الاستراتيجية المعاصرة للمكانة اقليمياً ودولياً

وتعد المداخل الاستراتيجية المعاصرة للمكانة من المكن التي تساعد النظام السياسي في ادارة البيئة الداخلية والخارجية وتنطلق من المداخل الاستراتيجية المعاصرة للنظام وهي كالاتي(٤٧):-

١- التخفيف من محركات التنافس الاكثر عنفاً؛ اي تخفيف شدته وتحقيق المزيد من ترجمة الأفكار والمبادئ والقيم والمثل السياسية التي يؤمن بها المجتمع إلى سياسات عملية تلعب الدور الكبير في تطور المجتمع، وفي الوقت نفسه تحقيق أهداف أفراده وطموحاتهم.

٢- ادارة التهديدات والفرص، وذلك باتخاذ تدابير صارمة في التنافس دون تكاليف كبيرة؛ كتشريع القوانين وتنفيذها المتعلقة بتنظيم شؤون وفعاليات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الدولية والداخلية، والبنيوية مع تحديد واجبات الشعب وحقوقه تجاه الدولة، وواجباته مع الدولة وحقوقها تجاه الشعب.

٣- اكتساب القدرات العسكرية لتعزيز القدرات الدفاعية، والقدرات الهجومية، والتصدي للأخطار الداخلية والخارجية التي تهدم النظام الاجتماعي وتعرقل مسيرة المجتمع كالانقسامات السياسية الداخلية، والصراعات بين الأقليات القومية.

٤- الاداء الاستراتيجي الشامل الذي ياخذ بالحسبان وضع جميع الامكانيات والموارد المتاحة والازمة لتنفيذ المخطط المسبق، فالادارة الاستراتيجية تنطلق من خطط كقوة تعدها ادارة الدولة ، فمخرجات الاداء تكون الاساس في بقاء الدولة ونموها وتعزيز قدرتها ، كقيام النظام أو النسق السياسي على تشجيع الأفراد بالإسهام في شؤونه وإشغال الأدوار المهمة فيه بعد الحصول على التدريب والمهارة والكفاية الإدارية والمهنية مع مكانة شاغلي هذه الأدوار.

أما في مجال العلاقات الدولية فيمكن توظيف مكانة دولة معينة لخدمة مصالح دولة أخرى انطلاقا من موقع هذه الدولة الأولى، فعلى سبيل المثال وظفت الولايات المتحدة العديد من الدول في خدمة مصالحها، وذلك إما عن طريق الدعم اللوجستي الذي تقدمه هذه الدول للولايات المتحدة، أو عن طريق التواجد العسكري الأمريكي الفعلي على أراضيها في شكل قواعد عسكرية، والأمثلة عديدة على ذلك، منها دول الخليج العربي وتركيا ودول آسيا الوسطى واليابان وبعض الدول الأوربية وربما العراق مستقبلا.

نستخلص ما تقدم يمكننا القول إن الوظيفة تعني سلوكيات معينة تؤدي إلى تأثيرات ملموسة يمكن أن يتلمسها الباحث وغالبا يدركها المشاركون في أداء الوظيفة أيضا، كما يتداخل هذا المصطلح مع مصطلح الدور الذي يمثل في معناه الملائم سلوكا يقوم على مجموعة من الحقوق والواجبات مع وجود نوع من الوظيفة الاجتماعية، بمعنى أن مفهوم الوظيفة يعد مرادفا لمفهوم الاستعمال. وهكذا فبينما تمثل الأدوار سلوكا تمثل الوظائف نتائج للسلوك. أما المكانة فهي تتميز عن الوظيفة في أنها ثابتة نسبيا، وذلك حسب طبيعة المقومات المستندة إليها من قوة عسكرية واقتصادية وجيوبوليتكية في حين أن الوظيفة قد تتغير حسب المتغيرات التي تعتمد عليها، أو بحسب تغير المصالح العليا للدولة الموظفة مكانتها باتجاه معين، أو حسب تغيير المدرك الإستراتيجي للقائد السياسي أو صانع السياسة الخارجية للدولة. بعبارة أخرى إن دور الدولة أو وظيفتها هو نمط غير ثابت من السلوك تبعا لاختلاف القدرات والتوازنات[٤٨] ،أي أن الأدوار والوظائف غير ثابتة وإنما تظهر إلى الوجود ثم تغير محتواها ومركزها.

٣- المركز :

من الناحية اللغوية تعني كلمة مركز الوسط، وجمعها مراكز، أما المركزي فهو الوزن المنسوب إلى المركز، أما المركزية فهو نظام ينص على حصر الإرادة العامة لبلد ما في يد القائد صناع القرار او ...[٤٩].

أما من الناحية السياسية والاستراتيجية فإن المركز وفقهما هو المكان الذي تحتله الدولة في البيئة الداخلية والخارجية على النحو الذي يقدره المجتمع الدولي ويقيمه، وتبعا لذلك تملك كل دولة مركزا سياسياً واستراتيجياً، اي بمعنى ان المركز هو المركز السياسي والاستراتيجي لدولة أو تحالف دولي او تألف دولي ، في نظام دولي وهو وضع هذه الدولة او التحالف على النحو الذي تبدو فيه للدول الذين لهم علاقة معها، مع التاكيد على الوظائف التي يجب القيام بها والأدوار المنجزة والهيبة التي تعزى وفقا لسلم القيم والقواعد والوزن

في نطاق الوزن الاستراتيجي من تبادل السلوكيات المقررة في هذا الوزن ذاته(٥٠)، ويعد المركز السياسي والاستراتيجي الذي تشغله دولة هو الذي يحدد طبيعة الدور الذي ستقوم به هذه الدولة(٥١).

أما على صعيد العلاقات الدولية فنلاحظ أن كل دولة تسعى إلى تأكيد هيبتها واحترامها ومركزها في النسق الدولي، لذا تلجأ الدول إلى بعض التغييرات الجذرية للتأثير في أوضاعها المستقبلية وبالاتجاه الذي يعزز من مركزها وبالتالي دورها في النسق الدولي، كما أن هناك أهدافا مركزية تسعى الدولة إليها وهي تلك الأهداف المرتبطة بكيان ،الدولة والواجب مراعاتها بصفة دائمة مهما كانت التكاليف، والتي يعبر عنها عادة بمبادئ السياسة الخارجية، ومن أمثلة ذلك حماية السلامة الإقليمية للدولة أو ضمان سيطرة الدولة على موارد طبيعية أو بشرية أساسية لاقتصادها، أو حماية أمن حليف أساسي(٥٢).

والواقع أن الدولة نحو المركز الدولي المتميز أو سعيها للقيادة الإقليمية أو الدولية يتطلب منها امتلاك الموارد والخصائص التي تمكنها من اتباع سياسة خارجية نشيطة تجاه معظم القضايا الدولية كالمساحة والسكان والموارد الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية (٥٣). كما هو الحال في مركز القطب الواحد الذي تشغله الولايات المتحدة اليوم.

وتتطلع الصين إلى أن تكون مركز قوة ونفوذ وذات تأثير في منطقة آسيا، وذلك انطلاقا من الإمكانيات التي تتمتع بها هذه الدولة اقتصاديا وبشريا وعسكريا، حتى إن واشنطن ترى في الصين الدولة المقبلة على تبوء مركز القوة العالمية الثاني دون منازع على حد تعبير كلينتون.. وإن العلاقة معها ينبغي ألا تكون على حساب الإستراتيجية الأمنية في آسيا، الأمر الذي يغيظ الصين التي ترى في ذلك تعارضا مع طموحها الآسيوي(٥٤). وأن السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة وهو الجانب الحركي أو المادي لمركز الفرد بينما يشير المركز إلى ما هو أعلى الفرد في المجتمع(٥٥).

كما أن الدور يشير إلى نموذج السلوك، فقد يكون للشخص أكثر من دور واحد، وذلك لإشغاله أكثر من مركز واحد، أي لكل محدد له منطلق من مكانة ذلك اللاعب في النظام الذي يحتويه. أما فهي ذات علاقة وثيقة بمركز الدولة، وذلك لأن تمتع الدولة بمكانة مرموقة من حيث امتلاكها لمقدرات القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية يؤدي إلى تصاعد مركزها وبالتالي دورها في التأثير على دول المنطقة سواء إقليميا أم عالميا، وبالعكس فإن افتقار الدولة لمقدرات أو مقومات الدولة القوية يؤدي إلى تراجع مكانة الدولة ومركزها ومن ثم يقل تأثيرها في المنطقة بل يكاد يكون معدوما.

٤- النفوذ :

إن كلمة نفوذ في اللغة العربية تعني التأثير والسلطة. ويقال إن فلانا متنفذ عند الحاكم أي له تأثير عليه أو يؤخذ برأيه [٥٦] ،اما في علم الاجتماع فتعني كلمة النفوذ امتلاك قوة اجتماعية ضمن نسيج العلاقات الاجتماعية يُمكن المرء من تنفيذ رغبته مهما كانت مدى شرعيتها ومطابقتها للقوانين الاجتماعية ويعرف ماكس فيبر النفوذ بأنه "كل فرصة أو إمكانية ضمن العلاقات الاجتماعية، تسمح للشخص بتنفيذ رغبته الخاصة، حتى لو كانت ضد مقاومة ما، وبغض النظر عن أساس هذه الفرصة"، كما شهدت النقاشات الفلسفية الاجتماعية جدلا حول مصطلح النفوذ والسلطة يتركز حول قضية الطبيعة التحجيمية أو التمكينية للنفوذ، بعض المدارس ترى النفوذ والسلطة أشكالا من القيود على تصرفات الإنسان، وفي الوقت نفسه هي ما يجعل الفعل ممكنا حتى ضمن نطاق ضيق. اي بمعنى ان النفوذ هو القدرة الأحادية سواء كانت مباشرة أم إيحائية أو حتى كامنة لشخص ما على إحداث تغيير في حياة بعض الدول. تعد قوانين النفوذ والسلطة تفسيرا للتطور، يستخدمه بعض القادة بهدف جعل الدولة أكثر راحة ضمن البنية الاجتماعية لمجتمعها، أما على صعيد العلاقات الدولية حيث ينصرف النفوذ إلى تصور صانع السياسة الخارجية لمركز وحدته الدولية في النسق الدولي، ويقصد بذلك تصوره للمجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة الدولية فيها بنفوذ، ودرجة النفوذ التي تتمتع بها الوحدة. فقد يتصور صانع السياسة الخارجية أن المجال الرئيسي لدوره هو المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي، وفي كل مستوى يقدم تصوراً لدرجة النفوذ المتوقعة[٥٧].

إن المتغلغل في عمق التاريخ يجد أن أشكال النفوذ كانت تتخذ في السابق عن طريق القوة واستخدامها، فالدول الاستعمارية سابقاً كانت تبحث لها مناطق نفوذ متجسدة بالمستعمرات التي احتلتها سواء أكانت في آسيا أم أفريقيا أم أمريكا اللاتينية فكل ذلك كان يتم عن طريق القوة، أما اليوم فإن ممارسة النفوذ لا تحتاج بالضرورة لممارسة إكراه عن طريق القوة أو التهديد بها، وأصبح في الكثير من الأحيان يطلق على النفوذ اسم "تأثير" مع أن بعض المؤلفين يعدون التأثير مصطلحا أكثر عمومية في حين أن النفوذ هو ممارسة التأثير قصداً على شخص معين.

أما عن علاقة النفوذ بالمكانة الدولية فيمكننا القول بأنه إذا كانت الدولة تتمتع بمكانة إستراتيجية فإن هذا يؤهلها من ثم إلى ممارسة نفوذ في المنطقة المتواجدة فيها سواء أكان إقليميا كنفوذ إيران في الخليج العربي مثلا أو عالميا كما هو مع الولايات المتحدة الأمريكية. من كل ما تقدم يمكن القول إن هناك علاقة

وثيقة بين المكانة من جهة، والمصطلحات الأخرى ذات الصلة (الدور والوظيفة والمركز والنفوذ) من جهة أخرى، فإذا كانت المكانة تشير إلى مكانة الدولة . وموقعها في النسق الدولي فإن الدور يشير إلى السلوك الفاعل الصادر عن تلك الدولة في هذا النسق، والذي يتضمن إدراك صناع القرار لمواقع بلدانهم في النظام الدولي ليتم بعد ذلك تحديد القرارات والأنشطة والالتزامات والأحكام والأعمال المناسبة لبلدانهم وللأدوار التي ينبغي أن تقوم بها على أسس ثابتة في النظام الدولي أو في النظام الإقليمي، ومن ثم فكلما امتلكت الدولة المقومات المادية والمعنوية المتمثلة بالقوة العسكرية والاقتصادية والسياسية والجيوبوليتيكية امتلكت مكانة متميزة عن بقية الدول، ومن ثم فإن هذه المكانة سوف توظفها الدولة للقيام بدور يتناسب والمكانة التي تتمتع بها لتصل بعد ذلك إلى المركز الدولي الذي يليق بقدراتها وبمكانتها، وبالتالي تمارس نفوذها إقليميا أو عالميا، كما في المخطط رقم ١

مخطط رقم -١- يوضح

المداخل الاستراتيجية المعاصرة للمكانة اقليمياً ودولياً

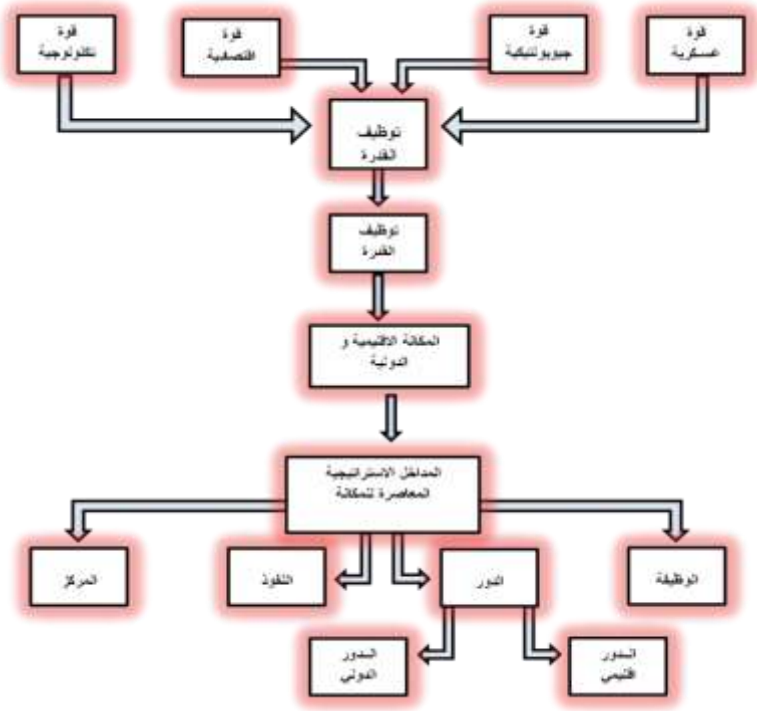

الخاتمة :

كان الهدف من هذه الدراسة هو و بيان مفهوم المكانة و ما هي المكانة الاقليمية و الدولية و كيفية توظيف المكانة استراتيجياً، وقد تم استخلاص النتائج التالية :-

١. ان هنالك عدد من العوامل التي تؤثر على المكانة سواء اكان ذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة منها ، العوامل الجيبوليتيكية ، ومركز الوحدة الدولية في النسق الدولي وعلاقاتها بالوحدات الأخرى، والنظام الدولي الذي يتصف بالترتيب التدريجي للوحدات الأساسية ، وهذا تبعاً لمجموعة من العوامل التي يتم على أساسها تقسيم الدول الى دول عظمى و ودول صاعدة ودول دنيا .

٢. ان من مقومات الحصول على مكانة اقليمية يتطلب وجود عناصر مادية التي تمثل الاساس الموضوعي لقوة الدولة موزعة على الإمكانيات الاقتصادية و الإمكانيات العسكرية والتقدم التكنولوجي والموقع الجغرافي ومصادر الطاقة والسكان والمساحة ،حيث تدور هذه العناصر حول استعداد الدولة لاستخدام مصادر قوتها وهيبتها الدولية للتأثير في الدول الأخرى.

٣. ان العوامل التي تحدد مكانة الدولة في النظام الدولي بالدرجة الاساس هي القوة العسكرية و مدى التطور الصناعي و التكنولوجي ومدى تطور المستوى التعليمي ، ومدى تطور الاقتصاد ومستوى النتاج القومي و دخل الفرد والأصالة الحضارية.

٤. هنالك علاقة مهمة بين المكانة و الاستراتيجية حيث أن الدور الذي تقوم به الدولة إقليميا او دوليا يعتمد استراتيجيتها فضلا عن تفاعل مجموعة من العوامل المادية والمجتمعية التي تشكل عناصر القدرات القومية ومنها العامل الجغرافي ويتقدمه موقع الدولة الجغرافي الذي يؤثر بدوره في مدى إمكانية التأثير الذي يمكن أن تقوم به الدولة.

المصادر والمراجع:

[1] احمد المختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة ،مجلد ١ ، عالم الكتب، القاهرة ، مصر، ٢٠٠٨، ص٢١١٤-٢١١٦.

[2] ابن منظور الافريقي المصري ،لسان العرب ،مجلد ١٣ ، دار صادر،بيروت ،لبنان ،٢٠١٠،ص٤١٣.

[3] محمد علي الصابوني،صفوة التفاسير ،دار احياء التراث العربي، ج٢، بيروت ، لبنان، ٢٠٠٢، ص١٧٨.

[4] سورة الانعام، الآية (٣٥).

[5] سورة الكهف، الآية (٨٤).

[6] محمد وائل القيسي ،مكانة العراق الاستراتيجية في الاستراتيجية الامريكية دراسة مستقبلية، الدار العربية للعلوم ناشرون،ط١ ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٣، ص١٧.

[7] فجر جودة النعيمي ،علم النفس الاجتماعي،دار اوما للنشر،ط١ ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٦، ص٢٠٧-٢٠٨.

[8] جوردن مارشـــال ،موســـوعة علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهري واخرون ،المجلد ٣ ، المركز العرابي المصـــري، القاهرة، مصر،٢٠٠١، ص١٣٨٥.

[9] اسماعيل علي اسعد ،المدخل الى الاجتماع السياسي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٩،ص٢١٠.

[10] زبغنيو بريجنســكي،رقعة الشــطرنج الكبرى، ترجمة: امل شــرقي، دار الاهلية للتوزيع و النشــر،عمان، الاردن، ١٩٩٩، ص٥٨.

[11] مروان سالم علي ،المكانة الاقليمية الجديدة في الاستراتيجية الامريكية الشاملة"العراق نموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٠، ص١٠.

[12] ايلاف راجح هادي ،مستقبل الدور العلمي لليابان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٦، ص١٢.

[13] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص٣١٥.

[14] ايلاف راجح هادي، مستقبل الدور العلمي لليابان ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢-١٣.

[15] روبرت كانتور،الســياســة الدولية المعاصــرة، ترجمة: احمد ظاهر، مركز الكتاب الاردني، عمان، الاردن، ١٩٨٩، ص٧٤-٧٥.

[16] محمد السيد سليم ،تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط٢، ١٩٩٨،ص٤٦.

[17] المصدر نفسه اعلاه ،ص٤٧.

[18] روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص٧١.

[19] هانز جي مورجنثاو، الســياســة بين الامم من اجل الســلطان و الســلام، ترجمة: خيري حماد،ج١،الدار القومية للطباعة و النشر،القاهرة ،مصر،١٩٦٥،ص١١٥.

[20] خليل حسين، الجغرافية السياسية ،دار المنهل اللبناني،بيروت ،لبنان، ط١، ٢٠٠٩،ص١٧٤-١٧٥.

[21] اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الاصول و النظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، الكويت ،١٩٨٧،ص١٨٥-١٨٦.

[٣] New Websters, Dictionary and the Srurus, U.S.A Lexico publications, 1993, p 862.

[٢٣] صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه و ابعاده، جامعة بغداد، بغداد، العراق ،١٩٩٠،ص٨١.

[٢٤] احسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان،ط١ ،١٩٩٩،ص٢٨٩.

[٢٥] صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه و ابعاده ،مصدر سبق ذكره ،ص٨٣.

[٢٦] مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية،مطبعة دار الحكمة، بغداد، العراق ،١٩٩١،ص٣٠٧-٣٠٨.

[٢٧] المصدر نفسه اعلاه ،ص٣٠٨-٣٠٩.

[٢٨] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره،ص٤٨.

[٢٩] حسنين توفيق ابراهيم، دور مصر في النظام الاقليمي العربي،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٢٢، بيروت، لبنان ،١٩٨٩،ص٧٤.

[٣٠] زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية ،كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا ،١٩٩٤،ص٦٨.

[٣١] رياض الراوي، البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الاوسط ،دار الاوائل للنشر و التوزيع، دمشق، سوريا ،٢٠٠٨،ص٣٩-٤٠.

[٣٢] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره،ص٤٩-٥٠.

[٣٣] هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية ١٩٧٤-١٩٩٤ ،اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية ،١٩٩٥،ص٣٦.

[٣٤] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره،ص٥٠-٥١.

[٣٥] زبغنيو بريجنسكي، الفوضى و الاضطراب العاليم عند مشارف القرن الحادي و العشرين، ترجمة : مالك فاضل ، الاهلية للنشر و التوزيع ،عمان ،الاردن، ط١، ١٩٩٨،ص٧٥.

[٣٦] محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربي بعد ازمة الخليج،سلسلة عالم المعرفة العدد ١٥٨ ،الكويت، الكويت، ١٩٩٢، ص ٦٩-٧٠.

[٣٧] زبغنيو بريجنسكي، الاختيار السيطرة على العالم ام قيادة العالم، ترجمة :عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤، ص٨.

[٣٨] د.منعم صاحي العمار، نحو عالم متعدد الاقطاب، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، العدد ١٦، بغداد، العراق،٢٠٠١، ص٦.

[٣٩] حسان محمد شفيق، الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق،١٩٨٦، ص٢١-٢٢.

[٤٠] ناصر سيد احمد واخرون، المعجم الوسيط، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان،٢٠٠٨، ص٥٢٤.

[٤١] محمد بن ابي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، مصر ، ١٩٢٠، ص٥٣١.

[٤٢] احسان محمد الحسن، المدخل الى علم الاجتماع، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان،ط١، ١٩٨٨، ص١١٠-١١١.

[٤٣] صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه و ابعاده، مصدر سبق ذكره، ص٨٠.

[٤٤] حسان محمد شفيق، الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

[٤٥] صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه و ابعاده، مصدر سبق ذكره، ص١١٨.

[٤٦] كاظم هاشم نعمة ، حلف الأطلسي التوسع إلى الشرق الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي ، منشورات اكادمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس ، ليبيا ، ٢٠٠٣، ص٢٠-٢٩.

[٤٧] احسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، مصدر سبق ذكره، ص١١٧.

[٤٨] هاني الحديثي ،العراق ومحيطه العربي دور العراق كموازن اقليمي،مجلة الدراسات الاستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد ٦، بغداد، العراق،١٩٩٩،ص٥٧.

[٤٩] ناصر سيد احمد واخرون، المعجم الوسيط ،مصدر سبق ذكره، ص٥٠٩.

[٥٠] صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه و ابعاده ،مصدر سبق ذكره، ص١٢١.

[٥١] احسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٩.

[٥٢] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص٤٦-٤٧.

[٥٣] المصدر نفسه اعلاه، ص٤٧.

[٥٤] د منعم صاحي المعمار، نحو عالم متعدد الاقطاب، مصدر سبق ذكره، ص٥٨.

[٥٥] احمد خورشيد النورجي، مفاهيم في الفلسفة و الاجتماع، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، بغداد، العراق، ١٩٩٠، ص١٣٤.

[٥٦] ناصر سيد احمد، المعجم الوسيط ، مصدر سبق ذكره، ص٥٨٧.

[٥٧] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.